

الجميع ولادته غير ولدانية مع غيره وهذا يدفع الاعتراضات كلها ولصحة
 التقدير احرط كلمة من الكلمتين بعاملة قاله بعضهم ومراده بالاعتراض
 ما قبل ان او اخر جمع اقله ثلاثة فليكن ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير
 الثلاثة واخر والامر بخلافه واجيب عنه ايضا ان الاضافة وهي تبطل معنى
 الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد والاكثر واعتراضه بان
 الكلمتين جنسي اقل ما يطبق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل في التعميم تغيير
 احرط كلمة واحدة او كلمتين واجيب بان لامه للجنس فالمراد جنس الكلمتين
 ايضا بان العوامل جمع اقله ثلاثة فليكن ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
 ثلاثة عوامل والامر بخلافه واجيب بان لامه للجنس ايضا كما هو في بقية
 بالاواخر لبيان عمل الاعراب للاعتراض فلا يقال ما اخرجه به في قوله
 لا يختلف العوامل لان التغيير بسبب العوامل لا يعرف الا في الواحد ولك
 ان يتعلم للاعتراض من الواحد والواحد لا يتغير التفسير والتصغير لقوله
 في زيد زيد وزيود ولا يضر خروج ذلك لما بعده لان هذا سابق وخارج
 منكرة والاعتراض بالمناقض المتغير غير موجه لاختلاف العوامل
 من غير وجود اختلاف العوامل وجود التغير وموجب عدم الاختلاف لعدم التغيير
 او زيد عليه انه قوي بعد الاختلاف ولا يوجد التغير كما في ضرب زيد
 وان زيد ورايت زيد او زيد التغيير ولا يوجد اختلاف العوامل كما في
 المعرف ان هذا المنقول من الموقف الى وجهه متا وجه الاعراب واجيب عن
 الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضرب
 زيد وان زيد ورايت زيد في اختلاف عملها لانه واحد وهو المنصب فلذلك
 لم يتغير الاخر واختلافها في العمل بلزمه تغيير الاخر واجيب عن
 الثاني بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من عدم الوجود
 والمراد باختلافها نعتها على الكلمتين واحدا بعد واحد فلا يتحقق ثبات
 منها على معقول واحد ضرورة ان يستحيل اجتماع صورتين على اثر واحد
 لان اهل هذا الفن يجوزون الموقوفات الاعتبارية بحجج الموقوفات الحقيقية
 وقد قام البرهان على انه لا يؤثر في الوجود الا واحد وهو الله سبحانه
 وتعالى والعوامل جمع عامل لان فاعل اذا كان وصفا فانه يقع عليه
 فواعل

فواعل اذا كان وصفا للمركب فاعل والعامل ما به يتقوم المعنى المقصود
 للاعراب اي ينشئ مفعول به او مفعول ومفعول به يسمى بتبطل معنى من
 المعاني كالفعلية والمفعولية والمقتضية للاعراب اي لبيان المركب
 والسكنات وذلك فوجاهة فوجاهة زيد فان به توصلت الفاعلية فان زيد انما
 صار فاعلا في هذا المثال لانسداد الفعل اليه وتكون فاعليته بسبب الفعل
 فان زيد انما صار مفعولا في هذا المثال لا يتقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته
 بسبب الفعل وهي تقتضي المنصب لانه علمها اي علامتها نحو الفاعل في مفعول
 زيد فان بها حصلت الاضافة وايضا في الفعل لما بعده المقتضية للمرارة
 علمها اي علامتها انتهى الدارحة نعت التوضيح ان العوامل جمع والراحة
 مفرد فكيف يصح وصف الجمع بالمفرد كما في الاول ان نعت الدارحة لطائف
 الموصوف وايضا جمع كلمة بان العوامل جمع كقوله لا يتقاع مع ما لا يتقاع
 بعامل معاملة الواحد من يعقل فالاصح وصفه بالمفرد قال سيبويه في الاثر
 وجمع كقوله لا يتقاع الاضطر لاخراد منه يا فاعل
 وغيره فالاصح المطابقة نحوها وانفراد الاعم
 عليها الضمير في عليها راجع الي الكلم والكلم اسم مفعول نحو في ضمير المتكلم
 والثانية اسم المتكلم اي عند من يقول ان هذا المذهب العلم
 والقبول وهو ظاهر هذا المذهب سيبويه واعتراض هذا المذهب بانه يقتضي
 ان التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك حقيقة
 بان لم يتغير منها شيء كدال زيد وقوله او حكما بان يتغير منها احرط كيد ودم
 وكلا الفعلان الخمسة نحو ليقال ان ذات علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع
 انها ليست احرط ولا متصلة بالآخر بل بالتصغير الذي هو الفاعل كقوله ما لبثت
 الفاعل كالتصغير الفاعل ثم بعد فاصلا وكانت متصلة الاخر وتصغيرها
 حكما او لم يتغير غيره فمجاز لان المجاز هو الكلمة المستعملة في غيرها وصفت
 له اذا صلح يدي بوزن فعل ساكن العيني اعتبارا لانه لا يعلم بغيره
 وصارت تسمية مفسيا والاعراب طاهر من اهر فتقول طالبت بطلان فعل ما مضى
 والثالثة الثانية ويد فاعل ورايت ورايت فاعل ومفعول ومرور
 والاعراب طاهر من اهر فتقول طالبت بطلان فعل ما مضى
 والثالثة الثانية ويد فاعل ورايت ورايت فاعل ومفعول ومرور

الثانية والثالثة
 سبقت على اذاعة الجملة
 والثالثة تدبر على الاذاعة
 الجمع ومثال الثانية
 قوله تعالى ما في
 الخار من احرط او
 بقدر انما الضمير
 باعتبار ان الضمير
 جماعي ومثال
 الثاني قوله تعالى
 كانه انما ارسلنا
 محمد ذكرا مبشرا
 واعتبار ان الضمير
 جمع وقوله في قوله
 وتوكل على الله
 فاعل الذي هو الله
 والضمير ضمير الله
 والضمير ضمير الله